

اختلاف اللغات في الكتاب ومنهج سيبويه في تحكيمها

نوع المقالة: أصيلة

جلال مرامي^١، مجيد قاسمي^{٢*}

١. أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة العلامة الطباطبائي
 ٢. خريج مرحلة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها بجامعة العلامة الطباطبائي
- تاريخ استلام البحث: ١٣٩٨/٠٣/٠٦ تاريخ قبول البحث: ١٣٩٩/٠٢/٢٢

الملخص

يعول سيبويه في كتابه على لغات العرب؛ وهو يحكم عليها ويصفها بالجودة والرداءة. وزعم بعض الباحثين أنه قد يخطئ بعضها. ويسعى هذا البحث معتمداً على المنهج الوصفي-التحليلي إلى الكشف عن منهجه في تحكيم اللغات. فانتهى البحث إلى أنه يعتمد على المناهج العقلية والتقل في التحكيم. فإن كان السماع من أسنة فصحاء موثوق بعريبتهم وجمع المادة اللغوية مصدراً رئيسياً له في التعديد فلعل سيبويه وشطارته مكانة خاصة لا يمكن طمسها عند تحديد المقاييس واستنباط العلل والأحكام وتقييم اللغات. كان سيبويه في منهجه حقيقاً ذكياً ينغمس في طبّات اللغات ويصدر عليها أحكاماً نوعية. وأسلوبه في ذلك قد يشبه الاستدلال القياسي عبر الاعتماد على المسموعات والمرويات من العرب في مواطن مختلفة وقد يشبه الاستدلال الاستقرائي عبر انتقاله من الجزئي إلى الكلّي. هكذا عرف مبدأ التعليل في النحو العربي ونضح عنده ولم يكن بتأثير الفلسفة اليونانية والمنطق اليوناني لأنّ الكتب الفلسفية المنطقية لم تكن مترجمة في عهده، كما أنّ نظرية العامل تكون وليدة مبدأ العلية الفلسفي واستخدامها سيبويه في المسائل الخلافية ليفضّل بعضها على بعض. وأما موضوع قلّة الاستعمال وكثرته فيكون من أهمّ المواطن التي راح سيبويه فيها يستمدّ عقله للتحكيم، ذلك لأنّ هناك علاقة متبادلة بين قلّة الاستعمال وكثرته وبين الكيان الفطري للغة وقد أدركها سيبويه منذ عهده المبكر وراح يكتشف الحلقة المفقودة بينهما. وقد سبّب محاولته الدؤوبة لكشف هذه الحلقة أنّ تظهر مسائل الأبواب في كتابه على أصل العلية. هكذا فإنّ الكاتب -سيبويه- لم تفته ملاحظة العلاقة بين قلّة الاستعمال وكثرته فأتضح خلال البحث أنّ تفضيل لغة على أخرى -على مبدأ الاستعمال- له علاقة بكثرة الاستعمال في اللغة العربية، وراح سيبويه يكشف أسباب ذلك التفضيل.

الكلمات الرئيسية: سيبويه، الكتاب، تحكيم اللغات، العقل والتقل،، كثرة الاستعمال.

المقدمة

قام سيبويه برحلات بين القبائل في شبه الجزيرة العربية بهدف وضع أصول نظرية ومنهجية للغة العربية. فكان للسمع من السنة فصحاء موثوق بعربيتهم دورٌ أساسٌ في تععيد سيبويه للنحو العربي (أو للغة العربية). ولكنّه لم يقف عند نقل المسموع ولم يكتفِ بمجرد نقل الأوجه الإعرابية المختلفة لتعبير واحد فيقول على سبيل المثال: إنّه استعمل الرفع والنصب والجرّ بل أقبل أيضاً على تحليله وأصدر عليه أحكام الكمّ كالقليل والكثير وأحكام الجودة كالحسن والقبیح.

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية هذا البحث، لأنّه يدرس تلك الرؤية التي تسعى إلى تفحيم سيبويه وتزعم أنّه يخطئ لغات أصحابها، كما أنّ هذا البحث يلقي الضوء على عقلية سيبويه عبر اهتمامه بالموازنة بين اللغات حيث يستمد الاستدلاليين الاستقرايين والقياسيين إبان مناقشة المسائل اللغوية وهكذا يبدو سيبويه من خلال استدلالاته المنطقية كعالمٍ من علماء المنطق.

فإنّنا نلتمس من اللغويين التفاعل مع اللغات المختلفة، ينحدر التساؤل المشروع هنا من مدى صلاحية سيبويه وإمكانه من تقييم لغات أصحابها؛ بمعنى: هل يجوز لسيبويه (أو لغيره من النحاة) أن يخطئ لغة قوم بالاستناد على لغة قوم آخرين؟ كيف يقوم سيبويه بتقييم اللغات المختلفة وإصدار الأحكام التوعية عليها؟ أمّا كثرة الاستعمال وقتلته معياراً للتفضيل؟ ما مدى استدلاله بالأدلة العقلية أثناء تحكيم اللغات؟ كيف استخدم سيبويه نظرية العامل في المسائل الخلافية ليفضّل بذلك بعض اللغات على بعض؟ فهذا البحث يتطرق إلى دراسة نموذجية من مسائل الكتاب للإجابة عن هذه الأسئلة.

وأخيراً لا نفوتنا الإشارة إلى أنّ تسمية «اللغات» في هذا البحث لا تختلف عن تسمية «اللّهجات» عند بعض الدارسين لكتاب سيبويه فليست العلاقة هنا بين اللّهجة واللغة علاقة الخاصّ بالعام. ولا تعني اللّهجات عند أولئك الدارسين «الدارجة» أو «العامية»، لأنّ الفصحى عند سيبويه هي اللّهجات نفسها. فتكون تسمية اللغات (أو اللّهجات) في الكتاب باعتبار تنوع الإعراب.

خلفية البحث

الدراسات التي تناولت الكتاب كثيرة، ولكنها رغم كثرتها لا تعالج منهج سيبويه في تحكيم اللغات معالجة حصرية بل قد تكون فيها لمحات وإشارات عابرة إليه، ونخص منها بالذكر:

(١) «فرأيد فهم متن در متون دستوری؛ رمزگشایی تعدادی از واژگان کلیدی «الكتاب» سيبويه (با محوریت جلد اول)»، في مجلة ادب عربي جامعة طهران، الدورة التاسعة، العدد الثاني، خريف وشتاء ١٣٩٦ هـ.ش. للباحثين: حميدرضا ميرحاجي وآخرين. تناول هذا البحث مدلول بعض المفردات والمصطلحات التي كثر استعمالها في الكتاب وهي قد تحمل دلالات عدة فهكذا يقوم هذا البحث بغية إصابة القارئ من فهم الكتاب بتبيين معاني تلك المفردات والمصطلحات من خلال رصدها لقضايا الترادف، والتضاد، والاشترك اللفظي، والحقيقة اللغوية والعرفية، وهي ظواهر لغوية كثر الكلام حولها بين اللغويين والدارسين قديماً وحديثاً.

(٢) «سيبويه: زبان شناس و دستورنويس»، في مجلة ویژه نامه فرهنگستان-دستور مجمع اللغة والأدب الفارسي، العدد السادس، شتاء ١٣٨٩ هـ.ش. للباحث: محمد ديرمقدم. في هذا البحث درس الباحث تطلّع سيبويه من بواطن اللغة واعتبره عالماً لغوياً نشأ في العالم الإسلامي وسبق عمله أحدث التظريّات اللسانية، كما تناول هذا البحث منهج سيبويه في دراسة اللغة العربية حيث أبان اتجاهه الشكلاني والوظيفي عند القيام بعملية التقعيد.

(٣) «سيبويه و سرآغاز دستورنويسی زبان عربي»، في مجلة زبان شناخت معهد العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، الدورة الأولى، العدد الثاني، خريف وشتاء ١٣٨٩ هـ.ش. للباحثة: جيلا خنجاني. يتناول هذا البحث سيبويه بوصفه إماماً من أئمة النحو العربي، حيث بزغ المذهب البصري مع كتابه الشهير ومن ثم نشب الخلاف بين هذا المذهب والمذهب الكوفي واستمرّ لقرون عدة. فالبحث في مجمله يشير إلى أكثرات سيبويه بدراسة المسائل الصرفية والنحوية في فترة مبكرة وبصورة شاملة حتى ظنّ بعض الدارسين أنه استوحى مسائل اللغة من آثار النحاة الأجانب خاصة الإغريق والهنود.

٤) «رويكرد صورنگرا - نقشگرا در «الكتاب» سيبويه»، في مجلّة لسان مبین جامعة الإمام الخميني الدّوليّة بقرزين، الدّورة الرّابعة، العدد الحادي عشر، ربيع ١٣٩٢هـ.ش. للباحثين: حميدرضا ميرحاجي وآخرين. يتناول هذا البحث الاتجاه الشّكلاني-الوظيفي في الكتاب لسيبويه، ومن خلال مناقشته للمدارس اللّغويّة الحديثة من الشّكلانيّة، والوظيفية والمعرفيّة يؤكّد أنّ هذه المدارس لم تستطع أن تتمثّل كنظرية شاملة بسبب عدم استيعابها لجميع الجوانب وبسبب الرّؤية الأحاديّة وفقدان الاهتمام اللازم بالجوانب المعنيّة بها. فتمتّ تركيز هذا البحث على إثبات عناية سيبويه بالاتجاه المتمثّل في الاتجاه الشّكلاني-الوظيفي.

وهناك دراسات كثيرة أخرى تناولت «الكتاب» غير أنّها لم تركز عليه لتبيّن طريقة سيبويه في موازنة اللّغات والحكم عليها. ومنها نشر إلى:

«الكتاب: تصنيف منهجيّ وتحقيق علمي»، تأليف محمّد كاظم البكّاء. / «دراسات في علم اللّغة التقابليّ عناصر النّظرية التحويّة في كتاب سيبويه محاولة لإعادة التّشكيل في ضوء الاتجاه المعجميّ الوظيفي»، تأليف سعيد حسن بحري. / «سيبويه بين التّقييد والوظيفية (الاستثناء دراسة)» للباحثين جلال مرّامي وآخرين. / «التّوسّع في كتاب سيبويه»، تأليف عادل هادي حمّادي العبيدي. / «الشّاهد وأصول التّحو في كتاب سيبويه»، تأليف خديجة الحديثي. / «التّراكيب غير الصّحيحة نحويّاً في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغويّة»، تأليف محمود سليمان ياقوت. / «٢٥ محاضرة ألقيت بالعربيّة في المؤتمر العالميّ لتكريم سيبويه بمناسبة مرور اثني عشر قرناً على وفاته- المنعقد في جامعة بجلوي بشيراز من ٧ إلى ١٢ أربيهشت سنة ١٣٥٣ السّمسية»، من منشورات جامعة بجلوي. / «سيبويه پژوهي - مجموعه مقالاتي درباره سيبويه و جاياگاه علمي او»، تأليف محمّد باهر؛ وغيرها كثير.

من ثمّ يتميّز هذا البحث عن البحوث السّابقة بأنّه يعالج منهج سيبويه في الحكم على اللّغات معالجةً حصريّةً ويوضّح عقليّة سيبويه الصّائبة والموسوعيّة في مواجهة الأقوال المختلفة ووصف اللّغات المفضّلة وغير المفضّلة حيث يبدو كعالمٍ من المنطقيّين.

نبذة عن منهج سيبويه في الكتاب

أ- الاتجاه التوصيفي، والتحليلي والتعليمي: تتميز منهجية سيبويه العامة في دراسة الأبواب باتجاه توصيفي، وتحليلي وتعليمي، «لأنه يبدأ الباب بالعنوان فيعقبه أمثلة نقلية تؤيد ما قاله من التعميد والتنظير الذي عنونه، وبعد ذلك يقوم بالتقويم، والتوطيد والتوثيق بالأدلة العقلية والتقليدية وإذا ما تعرض لمسألة خلافية، يكتنه ويلتمس موجب الخلاف ولا يلقبها على عواهنها، وهي طريقة تساعد المتلقي المتفقه على تثبت اللغة» (مراهمي وآخرون، ١٣٩٥هـ.ش: ٧٧).

ب- المنهج التعليمي عبر مساهمة المتعلم في عملية التعلم: تمثل عملية التعليم عملية التواصل والتفاعل الدائم والمتبادل بين المعلم والمتعلم ويحتل هذا الموضوع في عصرنا مركزاً مهماً في مجالات الدراسة والبحث التربوي. وأحاط سيبويه منذ وقت مبكر بفاعلية الموقف التعليمي وابتعد عن تمهيش دور المتعلم واعتباره مجرد مستمع أو آلة متلقية للمعلومات فقط. وبدأ يشرك المتعلم في العملية التعليمية بحيث يجعله معتمداً أحياناً على ذاته في الحصول على المعلومات. فتوظيف الأساليب الإنشائية إلى جانب الأساليب الخبرية بصيغة الخطاب من آليات أو تقنيات يستهدف سيبويه عبرها تنشيط المتلقي وإثارة دافعيته إبان تكثيف المعلومات والقواعد عليه، ذلك لأنَّ رغبة المتعلم في التعلم تعد شرطاً أساساً لكل عملية من عمليات التعلم (بلي، ٢٠١٣م: ٢٤١)، فعلى سبيل المثال لا يتخلى سيبويه في أي موطن من مواطن الكتاب عن استخدام قوليته: (واعلم) بصيغة الأمر (وألا ترى أن) بصيغة الاستفهام، كما يستخدم كثيراً صيغ الخطاب الخبرية مثلما يقول في باب (هذا باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد): «وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون إلا هكذا، من قبل أنك تقول: هذا زيد ابن أخينا، فلا تجعله اسماً واحداً كما تقول هذا زيد أخونا. وزيد في قولك: يا زيد بن عمرو في موضع نصب، كما أن الأم في موضع جر في قولك: يا ابن أم، ولكنه لفظه كما ذكرته لك، وهو على الأصل» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ٢٠٥).

ج- الاعتماد على أسلوب الفنقلة: الفنقلة كلمة منحوتة من (فإن قلت)، وأسلوب الفنقلة عادة ما يصنّفه الدارسون ضمن الأساليب الجدلية، وقد استعمله سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه، لأنه علم أنّ الإنسان مفضوئاً على حبّ السؤال وطلب الاستفسار عن الأسباب المؤدية إلى الظواهر ومن ميزاته العقلية مراقبة الجزئيات وجمع المتشابه لإطلاق الحكم العام عليها فيصّل

بالظاهرة إلى القاعدة العلميّة (الكردي، ١٩٩٨م: ٩٩٣). وكان اعتماد سيبويه على أسلوب الفنقلة بسبب تعليم القواعد وتثبيتها لدى المتلقّي من دون أن يهدف به إفحام خصم وإحراجة. وأما من الفنقلة فما جرى على شالكة: «قد يقال»، «فإن قيل»، «لقائل أن يقول»، «قد يقول قائل» و«ولا يقال» وقد استعمل سيبويه جميع هذه الأنماط في كتابه. وأما عن أنواع أساليب الفنقلة فذكرها الدارسون في ثلاثة محاور هي:

- الفنقلة البياتيّة التعليميّة: هي أسلوب استفساريّ يُطرح على سبيل البيان والتّعليم، والمقصود به الجواب لا السؤال، ولا يلمس فيه أثر الجدل أو الحجاج العقيم (شهيد، ٢٠١٢م: ١١١). وإتّما هذا أكثر الصّور استعمالاً عند سيبويه وقد جاء به في سياق التّعليم ويهدف إلى تعليم السّائل، ومن هذا النوع قوله في باب «هذا باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله»: «واعلم أنّه لا يقال قائماً فيها رجل». فإن قال قائل: أجمعه بمنزلة ركباً مرّ زيد، وراكباً مرّ الرجل، قيل له: فإنّه مثله في القياس، لأنّ "فيها" بمنزلة مرّ، ولكنّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأنّ "فيها وأخواتها" لا يتصرّفن تصرّف الفعل، وليس بفعل، ولكنّهنّ أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسننّ» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ١٢٤).

- الفنقلة الحوارية التناظرية: هذا النوع يهدف إلى التّحقيق في المسائل ودراستها بطريقة حوارية، لتبسيط المعرفة الأصوليّة من جهة، والكشف عن مكامن الخطأ عند المناظر أو المحاور من جهة أخرى (شهيد، ٢٠١٢م: ١١٢).

- الفنقلة التّحقيقية الاستدلاليّة: «هي التي يقصد من ورائها تقويم نظرٍ ما، وتصويب رأيٍ خطأ، أو إقامة الدليل على مذهبٍ أصوليّ خاصّ» (المصدر السابق: ١١٣). ومن الممكن أن نومي من نماذج هذا النوع إلى ما قاله سيبويه في باب: «هذا باب كمّ»: «فإن قال قائل: أضمّر «من» بعد فيها. قيل له: ليس في كلّ موضع يضمّر الجاء، ومع ذلك إنّ وقوعها بعد كمّ أكثر» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ١٦٦). فإن سيبويه أراد هنا أن يرّد على من زعم أن «كمّ» في الخبر تصوير بمنزلة اسم منون إذا وقع بينها وبين الاسم حاجز.

د- الاستطراد والاستدراك: في الكتاب مواضع للاستدراك والاستطراد. وقد يعتبر باب «هذا باب ما ينتصب على المدح والتّعظيم أو الشّتم لأنّه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه» خير مثال لاستطرادات الكتاب، حيث يبدو أنّ العنوان يصير هامشيّاً عند معالجة مسائل الباب

ويتحوّل النداء إلى الموضوع الأوّل الذي يناقشه سيبويه. وقال محمد كاظم البكاء عن الاستدراك والاستطراد في الكتاب: «أما الأحكام والقواعد فقد يبدأها بقوله: (اعلم...)، وقد تدرج في أثناء الكلام، وقد يستطرّد بأمثلة أو أحكام تتعلّق بالباب نفسه أو أحد أمثلة الباب، وقد يستدرك على الباب نفسه فيلتبس الأمر على مَنْ لم يتدبّره، وقد يبلغ بالاستدراك عدداً من الأبواب. وإنما جرى سيبويه على ذلك على طريقة التأليف في عصره الذي لم يهتد فيه المؤلّف إلى استخدام الحواشي، بل كان يدوّنها في متن الكتاب نفسه، فيلتبس أصل الباب بما يستطرّد فيه أو ما يستدرك عليه وقد تنبّه (الزمانى) في شرحه إلى أسلوب تأليف الكتاب فعني بالبحث عن العلاقة بين بعض الأبواب وثمرة إيرادها في مواضعها، وتبّه على بعض مواضع الاستطراد والاستدراك» (البكاء، ٢٠٠٤م، ج: ١، ٢٥-٢٤). واستطرّد البكاء في حديثه عن أبواب داخلت أقسام الكتاب الرئيسة قائلاً: «هي أبواب استدراك يستأنف بها كلاماً أو أبواب استطراد دعت المناسبة لتوضيح بعض المسائل فيها» (السابق: ٢٨).

هـ- ترتيب الموضوعات بحسب الوظيفة النحوية للكلمة في التّركيب: تتعدّد الأبواب في الكتاب على أساس الوظيفة النحوية التي تؤدّيها الكلمة في الجملة أو التّركيب، فالكلمات في الجملة العربية تقع مبتدأ، وخبراً، وفاعلاً، ومفعولاً، وحالاً، وتمييزاً، ...، وتُرتّب أبواب الكتاب بناءً على ذلك، مع تناول موضوعات أخرى ممّهدة أو مكتملة لتلك الأبواب، وهذه الطّريقة أشهر مناهج التأليف وأكثرها استعمالاً في كتب النحو العربيّ، كما أنّها أكثرها توافقاً مع طبيعة الموضوع النحويّ الذي يقوم على دراسة الجملة ومكوّناتها. وأقدم كتاب اتّبع هذه الطّريقة في التأليف كتاب سيبويه. فإذا كانت الكلمة واقعة في صدر الجملة وقامت بوظيفة (المبتدأ) فإنّ هذا المنهج يقتضي أن تحدّد الخبر، الذي يكمل الجملة، ومثل ذلك (الفعل) الذي يقتضي تحديد الفاعل حتّى تتمّ الجملة، ويلزم في هذا المنهج التّطرّف في مكتملات الجملة الأخرى، وهكذا تتحقّق في ظلّ هذا الاتّجاه في ترتيب الموضوعات النحوية دراسة الجملة دراسة كاملة في صعيد واحد (عبدالمجيد، ٢٠١٥م: ٢٧٤-٢٧٣).

و- التوظيف العمليّ للسانيات الحديثة: يذكر أنّ عبقرية سيبويه في معرفة الكيان الفطريّ للغة قد أدّت إلى تقارب وتشابك دراساته اللسانية بالنظريات اللسانية الحديثة؛ على سبيل المثال يُعدّ سيبويه بحقّ واحداً من روّاد النظرية السياقية، إذا أردنا أن نكون متحفّظين بعض التّحقّظ على

القول إنّه رائد النظرية السياقية، فلم ينظر منذ ذلك الحين إلى النحو نظرة تقريرية، بل تناول جانب المعنى واكثر بالقرائن والجوانب السياقية؛ لذلك يعرض في مواطن عديدة من كتابه أن قولاً يصح في موضع ولا يصح في موضع آخر ومثال ذلك ما ذكره في باب «هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف لمبني على ما [هو] قبله من الأسماء المبهمة» قائلًا: «وذلك أنّ رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان مُحالاً؛ لأنه إنّما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل هوَ ولا أنا حتّى استغنيت أنت عن التسمية، لأنّ هوَ وأنا علامتان للمضمّر، وإنّما يُضمّر إذا علم أنّك قد عرفت من يعنى. إلا أنّ رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ٨١-٨٠). و«لم يهمل سيبويه الجانب الوظيفي للغة العربية بل اعتنى بالاستعمالات، والوظائف الدلالية والتداولية عناية فائقة، حيث تكمن وراء كل استعمال، ولغة قومٍ وموقفٍ كلاميٍّ دلالاته المختلفة، التي يدرسها سيبويه دراسة مستقصية» (مرامي وآخرون، ١٣٩٥هـ.ش: ٧٥).

ز- مواصفات أخرى: أما منهج سيبويه في الكتاب فيتميّز بمواصفات أخرى، منها: كثرة الأبواب للموضوعات، والعناوين الطويلة، وتوسيع النطاق لمدلول بعض المصطلحات كاستعمال لفظة "الخبر" للحال والخبر كاستعمال لفظة "الوصف" للصفة والتأكيد أو للتابع بالإطلاق أحياناً (السابق: ٧٧) كما أنه «قد يعلّل ويطلب في بعض الموضوعات ويفرض فروضاً غير موجودة لكي يقرب الموضوع إلى ذهن القارئ ولكي يلمّ بالموضوع إلماماً شاملاً» (الحديدي، ١٩٦٧م: ٩٢) ذلك كقوله: «وتقول: مرثُ برجلٍ أعورٍ أبأؤه، كأنك تكلمت به على حدّ أعورين وإن لم يُتكلم به» حيث يدرسه هذا البحث في مسألة الرقم الرابع؛ فإنّ "أعور" من الأوصاف التي لا تجمع بالواو والتون ولكن سيبويه ذكر "أعورين" ليقرب إلى ذهن القارئ أنّ "أعور" في قولك: «مرثُ برجلٍ أعورٍ أبأؤه» من صفات الآباء وإن جاء وصفاً لـ "رجلٍ" فإنّهم عُورٌ حيث كأنك قلت: «مرثُ برجلٍ أعورين أبأؤه» وإن لم يُتكلم بعلامة الجمع السالم. وفي غير هذا الموضوع نرى مواضع كثيرة أخرى من الكتاب قال سيبويه فيها: «هذا تمثيلٌ ولا يُتكلم به» بهدف تقريب الموضوعات إلى ذهن القارئ.

سيبويه وعدم تورطه في التخطئة

يشار إلى أن بعض النحاة قد ساء فهمهم من نصّ "الكتاب" أحياناً وأشكّلوا على سيبويه زاعمين أنه قد يخطئ لغة قوم مستنداً على لغة قوم آخرين. فقال سيبويه في باب «هذا باب ينتصب فيه الحبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء»: «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإلك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

* ولا سابق شيئاً إذا كان جاتياً*

على ما ذكرت لك» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ١٥٥).

«مراده بالغلط ما عرّب عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه؛ ويوضحه إنشأه البيت؛ وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ» (ابن هشام، دت، ج ٢: ١٢٤). ومثّل ابن مالك في ضعف فهمه من كلام سيبويه إميل بديع يعقوب حين علّق على "الكتاب" ووضع حواشيه وفهارسه قائلاً: «نتحقّق على كلام سيبويه، فكيف يكون هؤلاء الناس من العرب ويغلطون؟ أليسوا هم أصحاب اللّغة؟ وهل نستطيع تخطئة العرب أو بعضهم بقواعد هي نفسها مستقرّة من كلام العرب؟ وهل يجوز أن نخطئ قوماً من العرب مستندين على لغة قوم آخرين؟» (سيبويه، ١٩٩٩م، ج ٢: ١٥٧). وحذا حدوهما من ليست لهم حنكة نحوية فقال أحدهم في سياق حديثه عن المتكلم الخاطي: «هو العربي الذي تعترى اللكنة لسائه، فيعمد (سيبويه) في كثير من المواضع في الكتاب إلى تصويب كلامه، وتوصف تراكيبه بالقبح أو الضعف، وهي تراكيب لا يؤخذ بها، ولا يعتمد عليها لعدم خضوعه لسنن العرب في كلامها فهي خارجة عن مألوف اللّغة الفصيحة المتداولة والمعروفة عند العرب. ومثال ذلك قول سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإلك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

ولا سابق شيئاً إذا كان جاتياً، على ما ذكرت لك» (صاحبي، ٢٠١٤م: ٣٩-٤٠).

فأمن سيبويه من تخطئة لغة العرب ولم يتورط فيها ولكنه راح يقوم لغات العرب الموثوق بعربيتهم ويعطي بعضها وزناً أكبر. وانطلاقاً من الثوابت القاعدية التي احتفظ بها سيبويه كمحكّماتٍ في مجمل مسائل كتابه، يختار هذا البحث في التالي نماذج بارزة لها من الكتاب ليبين مدى اعتماد سيبويه على الأدلة العقلية أو الأدلة التقليدية عند تعرّضه للمسائل الخلافية.

١- هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمن: قال سيبويه: «اعلم أنّ أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجلُ رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ وإذا قال مرثُ بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ وإذا قال: هذا عبد الله قالوا: مَنْ عبدُ الله؟. وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلِّ حال. وهو أقيسُ القولين» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ٤١٣).

يحتاج إيضاح ما قاله سيبويه إلى بيان مسائل من عنده؛ فهي:

أ- «لا يجوز أن يقول الرجلُ: رأيتُ عبدَ الله، فتقولُ منّا، لأنّه إذا ذكر عبد الله فإنّما يذكُر رجلاً تعرفه بعينه، أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنّما تسألُه على أنّك ممن يعرفه بعينه، إلّا أنّك لا تدري الطويلُ هو أم القصيرُ أم ابنُ زيد أم ابن عمرو؟ فكرهوا أن يُجزي هذا مجرى التكررة إذا كانا مفترقين. وكذلك رأيتُه ورأيتُ الرجل، لا يحسن [لك] أن تقول فيهما إلّا مَنْ هو ومن الرجل» (السابق: ٤١٢).

ب- قال سيبويه في سياق ردّه على تفسير الخليل الذي زعم أنّ «أئهم» إنّما وقع في «اضرب أئهم أفضل» على أنّه حكاية: «ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضربِ الفاسقُ الخبيثُ [تريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ]» (السابق: ٤٠١). وقال في موضع آخر: «لا يجوز لك أن تنادي الضّاربُ أبوه إذا كان اسماً لأنّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام ولو سميته الرجل منطلقٌ جاز أن تناديه فتقول يا الرجل منطلقٌ لأنّك سميته بشيئين كل واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو الحارث فلا يجوز فيه التّداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً وأمّا الرجل منطلقٌ فبمنزلة تأبط شرّاً لأنّه لا يتغيّر عن حاله لأنّه قد عمل بعضه من بعض ولو سميته الرجل والرجلان لم يجز فيه التّداء لأنّ ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجرّ والتّصّب والرّفْع» (السابق، ج ٣: ٣٣٣).

ج- «فجاز هذا [يعني لغة أهل الحجاز في «مَنْ زيداً؟»] في الاسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنّه الأكثر في كلامهم، وهو العَلَمُ الأوّل الذي به يتعارفون. وإنّما يُحتاج إلى الصّفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة. وإنّما حكي مبادرةً للمسؤول، أو توكيداً عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به. [والكُنية بمنزلة الاسم]» (السابق، ج ٢: ٤١٣).

توضّح هذه المسائل سبب تفضيل سيبويه لغة بني تميم على لغة أهل الحجاز فيما يخصّ إجراء الحكاية بعد الاستفهام بـ «مَنْ» أو عدم إجرائها؛ ذلك أنّ:

الأوّل: الحكاية في «مَنْ» - كما مضى شرحه في مسألة [أ] - تجرّي إذا ذكر المتكلم نكرة. وشأن «مَنْ» في ذلك شأن «أَيُّ»، فإن قال القائل: رأيت رجلاً، فقال السائل: أيُّ؟ وجب على المسؤول أن يقول: زيداً أو عمراً، لأنّه لا يعرف الرجل عيناً. وإذا قال: رأيت عبداً لله، لا يورد ذلك إلا معتقداً أن المخاطب يعرفه، وقد يجوز أن يكون المخاطب يعرف جماعة بأعيانهم اسم كل واحد منهم: عبدالله، فيحتاج إلى تخلص كل من ذكر منهم بالتعنت، فإذا قال: أيُّ عبداً لله؟، فإنما سأل عن نعته فيقول المسؤول: العطار أو البراز، كما يتدعى المتكلم بمعرفة ويعتته إذا خاف اللبس (الأعلم السننري، ١٩٩٩م، ج ٢: ٢٩٧). فالوجه الأقيس في قول القائل: «رأيت زيداً» أن يقول السائل: «مَنْ زيد؟»، ذلك أنك تجرّي الحكاية في باب «مَنْ» إذا كنت مستفهماً عن نكرة وأطلق سيبويه هذه الأقوال في مسار حديثه عن «أَيُّ» و«مَنْ» إذا كنت مستفهماً عن نكرة. ويبيّن ذلك أنّ سيبويه قد سمع من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع منين؟ وقد رأيت، فيقول: منا أو رأيت منا. وهكذا يجرّي الحكاية مع المعرفة، ذلك لأنّه سأله على أنّ الذين ذكرهم ليسوا عنده ممّن يعرفه بعينه، وأنّ الأمر ليس على ما وضعه [عليه] المحدّث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلاً (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ٤١٢). فمعنى قول المتكلم حين ذكر اسماً معروفاً: «رأيت زيداً» أنّه ذكر رجلاً يعرفه المخاطب بعينه فينبغي للمخاطب حينئذ أن يرفع الاسم في قوله: «مَنْ زيد؟» إذا عرف جماعة بأعيانهم اسم كل واحد منهم: زيدٌ حتّى يذكر له المسؤول نعتاً يختصّه بعينه ولكنّ المخاطب إذا نصب الاسم في قوله: «مَنْ زيد؟» فهو مع معرفته لزيد بعينه كأنّه لا يعرفه بعينه، ذلك أنّه أجراه مجرى النكرة في الحكاية.

الثاني: تُعرب المفردات المحكيّة وفقاً لعامل سبقها ف«أَيْهَم» لا يجوز أن يقع في «اضرب أيّهم أفضل» على أنّه حكاية، كما أنّه لا يجوز أن تقول: «اضرب الفاسق الخبيث» وأنت تريد الذي يقال له الفاسق الخبيث وكما أنّه لا يجوز لك أن تنادي الضارب أبوه إذا كان اسماً لأنّه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام. أمّا التّصّب على الحكاية في قولهم «مَنْ زيد؟» وهو لغة أهل الحجاز فيجوز لأنّ «زيداً» يكثر استعماله في كلامهم بدليل أنّه هو العَلَمُ الأوّل الذي به يتعارفون ف «الشّيء إذا كثّر في كلامهم كان له نَحْوٌ ليس لغيره ممّا هو مثله. ألا ترى أنّك تقول: لم أك ولا تقول لم أئى، إذا أردت أقل. وتقول لا أدّر كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرمّ تريد لم أرام. فالعرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره» (السابق: ١٩٦). هكذا لا تجوز

الحكاية في المعارف الأخرى فإن قلت: رأيت أخاك، أو مررت بأخيك كان الاستفهام: مَنْ أخوك أو مَنْ أخي؟ ولا تحكي؛ لأنّ الحكاية إنّما تصلح في الأسماء الأعلام خاصّةً (المبرد، ١٩٩٤م، ج ٢: ٣٠٨).

ملخص القول أنّ سيبويه اعتبر الرفع في «مَنْ زيداً؟» أقيس القولين لسببين: أحدهما أنّ الحكاية في باب الاستفهام بـ «مَنْ» و«أَيُّ» تجري - وفقاً لقول العرب عامتهم - إذا ذكر المتكلم نكرة وأنّ زيداً نصبه جاء على نداء حكاية النكرة وثانيهما أنّ «زيداً» في «مَنْ زيداً؟» غيروه عن أصله ولم يُعربوه إعراب المفردات المحكية وفقاً لعامل سبقه وهو «مَنْ». فالتصّب لغةً ثانيةً. من ثمّ اعتمد سيبويه لاختيار لغة بني تميم على أقوال العرب في مواطن مختلفة، ثمّ أصدر حكماً منطقيّاً وعمله هذا يشبه الاستدلال الاستقرائي فكأنّه انتقل من الجزئيّ إلى الكلّيّ.

٢- هذا باب استعمالهم إيّا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا: قد سمع سيبويه من العرب أنّه إذا وصلوا الضّميرين بالمصدر فالأول: ضمير فاعل، والثاني: ضمير مفعول به لم يحسن هذا الأمر حتى يكوّن ترتيبه على تقديم المتكلم، ثمّ المخاطب، ثمّ الغائب. كقولك: «عجبتُ من ضريبك»، و«من ضريبه»، و«من ضريبك»، وهو اعتبر هذا القول جائزاً حسناً، والوجه الأجود عنده أن تقول: «من ضربي إيّاك»، و«من ضربي إيّاه»، و«من ضريبك إيّاه». فقال: «وتقول: عَجِبْتُ مِنْ ضْرِبِي إيّاك. فإن قلت: لمّ وقد تقع الكاف هاهنا وأخواتها، تقول عجبْتُ مِنْ ضْرِبِيكِ وَمِنْ ضْرِبِيهِ وَمِنْ ضْرِبِيكُم؟ فالعربُ قد تكلّم بهذا، وليس بالكثير» (سيبويه، ١٩٨٨م، ج ٢: ٣٥٨-٣٥٧). السّؤال الذي يتبادر هنا إلى الدّهن هو: ما الذي جعل سيبويه هنا يفضّل لغة على أخرى حيث بيّن عنوان الباب عليها؟ فاستدلّ على ذلك بقوله: «ولم تستحکم علامات الإضمار التي لا تقع إيّا مواقعها كما استحكمت في الفعل، لا يقال عجبت من ضريبكني إن بدأت به قبل المتكلم، ولا من ضريبك إن بدأت بالبعيد قبل القريب. فلما قبّح هذا عندهم ولم تستحکم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت إيّا عندهم في هذا الموضع لذلك بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف» (السابق: ٣٥٨-٣٥٧). وعلق أبو علي الفارسي عليه بقوله: «قوله: لذلك: أي لأنّه لما لم يستحکم صار فيه بمنزلة الموضع الذي لا يقع فيه المتصل» (الفارسي، ١٩٩٢م، ج ٢: ٨١). هكذا قارن سيبويه ما تتكلم به العرب قليلاً وهو «عجبْتُ مِنْ ضْرِبِيكِ»، و«مَنْ

ضَرْبِكُهُ» بما لا تتكلم به وهو «عجبت من ضَرْبِكِنِي» و«من ضَرْبِكِي» فلَمَّا يكون الانفصال واجباً في «عجبت من ضَرْبِكَ إِيَّاي ومن ضَرْبِهِ إِيَّاكَ» استنتج أنّ الانفصال في مواطن الاختيار يكون أجود من الاتصال. وأمّا السيرافي فيبدو أنّه تمعّن في هذه المسألة أكثر من سيبويه فاستدلّ على ذلك بقوله: «وإن كان المضاف إليه المصدر فاعلاً وكان مضمراً، وبعده المفعول مضمراً، فهو الذي يتكلّم عليه التحوّتون، وتقع عليه المسائل. وهو قولك: «عجبت من ضَرْبِي إِيَّاكَ»، و«من ضَرْبِكَ» والأجود المختار: «ضَرْبِي إِيَّاكَ»، وذلك أنّ «ضَرْبَ» اسم، ولا تستحکم فيه علامة الإضمار إذا كانت علامة ضمير المرفوع لا تتصل به، ولا بما اتصل به، وإمّا يتصل به ضمير المجرور الذي تشاركه فيه الأسماء التي ليس فيها معنى فعلٍ نحو: «غلامي»، و«غلامك»، و«غلامه»، ولا يتصل بالضمير المضاف إليه «الغلام» ضمير آخر متّصل. وأيضاً فإنّ الضمير المضاف إليه الضرب مجرور محلّ التنوين في «ضرب»، ونحن لو نَوَّنا «ضرباً» ما وليّه ضمير متّصل، وإمّا يليه المنفصل، كقولك: عجبت من ضَرْبِ إِيَّاكَ، ومن ضَرْبِ إِيَّاه، ومن ضَرْبِ إِيَّاي. وإمّا يُشَبَّهُ ضَرْبِكَ في اتصال الضميرين بـ «ضربتك» حين اتصل به التاء والكاف، وهما ضمير فاعل ومفعول به، وهو في الفعل قوِيٌّ؛ لاستحكام علامات الإضمار في الفعل؛ لأنّ الفعل يغيّر ضمير الفاعل، ويُسكّن آخره حتى يصير معه كشيء واحد، فكأنّ إضمار المفعول إمّا يدخل بعد ذلك على شيء واحد، وليس إضمار الفاعل في الفعل كإضماره في المصدر؛ لأنّ إضماره في المصدر يوجب له الجزر الذي يشاركه فيه المفعول» (السيرافي، ٢٠٠٩م، ج ٩: ٤٨). ففيما قيل هنا دلالة على أنّ سيبويه والسيرافي كليهما جعلتا العقل معياراً لتفضيل إحدى اللغتين المذكورتين على الأخرى وذلك عن طريق مقارنة المصدر بالفعل، وعملهما هذا يشبه الاستدلال القياسي.

٣- هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً ممّا نفي عنه ما أدخل فيه: وجه الكلام عند سيبويه أنّ تجعل المستثنى في قولك: «ما أتاني أحدٌ إلّا ذلك» ونظائره بدلاً من الذي قبله؛ إلّا أنّه قد سمع لغةً أخرى فيه وذلك أن يكون المستثنى فيه كالمستثنى في قولك الموجب: «أتاني القومُ إلّا أبك» منصوباً بـ "إلّا"؛ فيضع سيبويه هذه اللغة ثانية اعتباراً للاستعمال العربيّ ويشرح في بابين تاليفين لهذا الباب سبب تفضيل البدلية على النصب. فهو يقوم بتقسيم ضمنيّ لهذا الضرب من الاستثناء تبعاً للمنهج المستدلّ، ذلك أنّ المستثنى في قولك: «ما أتاني أحدٌ إلّا زيد» يحتمل أن يكون

متصلاً بما عمل في الاسم الأول إعراباً وهذا هو الأصل عند سيبويه، لأنه من جنس الأول وهذا التجانس يسبب إتباعه في إعراب الأول وجواز إحلاله محلّه على البدلية، ويحتمل أن يكون منقطعاً مما عمل في الأول، عاملاً فيه «إلا» ويعتبره لغة ثانية استعملها بعض العرب. من ثمّ يعتقد سيبويه أنّ وجه الكلام في هذا المستثنى أن يكون بدلاً من المنفّي قبله وأن يكون مختلفاً عن مستثنى من غير جنس المستثنى منه، لأنّ من ينصب ويقول: «ما أتاني أحدٌ إلا زيداً» أبعد من التجانس وأدناه مما ليس من جنس الأول والدليل على ذلك - كما يقوله سيبويه - أنّ النصب يجي على معنى: «ولكنّ زيداً»، و«لا أعني زيداً» (سيبويه، ١٩٩٩، ج٢: ٣٣٠)؛ كما أنّه يجي على هذا المعنى مستثنى من غير جنس المستثنى منه. يجدر بالذكر أنّ الباب التالي يكمل هذا الباب ويبيّنه. ومثل ما مضى ذكره يختار سيبويه في باب «هذا باب يختار فيه النصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول» لغة أهل الحجاز وهي النصب في قولك: «ما فيها أحدٌ إلا حماراً»؛ بدليل أنّ المستثنى في هذا الضرب ليس من جنس الاسم الأول فراهم «جاؤوا به على معنى: ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنّه من نوعه» (السابق: ٣٣١) فيكون الانقطاع في الإعراب نتيجة للانقطاع في الجنس، حيث يترتب على ذلك انعدام التواؤم المعنوي بين الاسمين فيما صار علّة عقلية ومصدراً معتمداً جعل الكاتب يختار النصب في عمله التنظيري للغة؛ أما اللغة الثانية التي يتعرّض الكاتب إلى تجلية أبعادها الخفية فهي لغة بني تميم، فيقولون: «لا أحدٌ فيها إلا حماراً» على سلك ما يكون من جنس الأول. فإنّه يجوز هنا النصب على لغة أهل الحجاز والإتباع على لغة بني تميم ويستدلّ سيبويه على الإتباع بالقول: «وأما بنو تميم فيقولون: «لا أحدٌ فيها إلا حماراً، أرادوا: ليس فيها إلا حماراً، ولكنّه ذكر «أحداً» توكيداً لأنّ يُعلم أنّ ليس فيها آدمي، ثمّ أبدل، فكأنّه قال: «ليس فيها إلا حماراً». وإن شئت جعلته إنسانها» (السابق: ٣٣١). يعني قول سيبويه أنّهم رفعوه على تأويلين: «أحدهما: أنّك أردت ما فيها إلا حماراً، وقولك: ما فيها إلا حمار، قد نفيت به التأس وغيرهم في المعنى، ودخل في التفي من يعقل ومن لا يعقل، ثمّ ذكرت "أحداً" توكيداً، لأنّ يعلم أنّه ليس بها الآدمي. والوجه الآخر: أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على الحجاز كأنّ الحمار هو من أحد أناسيّ ذلك الموضع» (الأعلم الشتري، ١٩٩٩، ج٢: ٢٣٣).

٤- هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات التي ليست بعمل نحو الحسن والكريم وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها: يذكر سيبويه في هذا الباب أنّ الخليل رحمه الله قال: «من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مرث برجل حسنين أبواه، ومرث بقوم قرشيين أبأؤهم. وكذلك أفعل نحو أعور وأحمر، تقول: مرث برجل أعور أبواه وأحمر أبواه. فإن ثبت قلت: مرث برجل أحمر أبواه تجعله اسماً. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قوله: مرث برجل أعورين أبواه. وتقول: مرث برجل أعور أبأؤه، كأنك تكلمت به على حدّ أعورين وإن لم يُكلم به، كما توهموا في هلكتي وموتى ومرضى أنه فعل بهم، فجاءوا به على مثال جرحي وقُتلي، ولا يقال هلك ولا مرض ولا موت» (سيبويه، ١٩٨٨، ج ٢: ٤٢-٤٤). ويعدّه يفضّل سيبويه لغة على لغة أخرى، حيث يقول: «وأحسن من هذا أعور قومك؟ ومرث برجل صبّ قومه» (السابق: ٤٢). فترى سيبويه كما بذل مجهوداً كبيراً من أجل تععيد الكلام العربي، يحرص أيضاً على إيضاح جانب خفي مبطن في المسموعات عبر كشف التباينات وتقييم اللغات بغية ربط المنطوق بالكيان اللغوي. من جرّاء ذلك يمكن تقسيم عبقرية سيبويه إلى قسمين: الأول هو الذاكرة (Memory)، ذلك لأنّ له قدرة وافرة على التركيز في جمع المادة اللغوية ووضعها في أصول نظرية ومنهجية وهذا يعتبر ضرباً من الدكاء إلّا أنّه يتعلّق بالمحسوسات بما فيه المسموعات والمرويات من العرب، والثاني هو العقل (reason) والإدراك (الباطني) (Intelligence)، ذلك لأنّه يتحرّك وراء العلل ويقوم بتحليل ضمني للظواهر اللغوية. فبناءً على الضرب الثاني من عبقريته يلتمس موجب تفضيل «مرث برجل حسان قومه» على «مرث برجل حسنين أبواه» ويستدلّ بأنّ ما دخله الألف والتون والواو والتون في التثنية والجمع - حيث لا تتغير علامة التثنية والجمع بناء الواحد - يجري مجرى الفعل، نحو قولك: حسنّ وحسان، فالتثنية لم تتغير بناءً. «وتقول: حسنون، فالواو والتون لم تتغير الواحد، فصار [هذا] بمنزلة قالا وقالوا؛ لأنّ الألف والواو لم تتغير فعل. وأمّا حسان وعور فإنّه اسم كسّر عليه الواحد، فجاء مبنياً على مثال كبناء الواحد، وخرج من بناء الواحد إلى بناء آخر لا تلحقه في آخره زيادة كالزيادة التي [لحقت] في قرشي في الاثنين والجميع. فهذا الجميع له بناء بُني عليه كما بُني الواحد على مثاله، فأجري مجرى الواحد» (السابق: ٤٣-٤٢). بناءً لهذا، ما كان بناؤه أقرب من الواحد يكون

* - مقصوده من «هذا» في قوله: «أجرى هذا على أوله» ما جاء من الصفات في هذا الباب.

إجراؤه على الأول أفضل مما تلحق في آخره زيادة. هكذا نرى سيبويه يعتمد هنا أيضاً للتفضيل على مقارنة بناء الوصف مع بناء الفعل حيث إنّه كلما اقترب بناء الوصف من بناء الفعل ولم يكسّر عليه الواحد فليس إجراؤه على الأول لغة أولى بل لغة ثانية. وعمله هنا يشبه الاستدلال القياسي أيضاً.

ويذكر أنّ سيبويه ساق هذه الملاحظة إثر اهتمامه بملاحظة أخرى، ذلك لأنّه أدرك أنّ هناك علاقة متبادلة بين قلة الاستعمال وكثرته وبين الكيان الفطريّ للغة؛ يعني أنّه أدرك أنّ تفضيل لغة على أخرى -على مبدأ الاستعمال- له علاقة بكثرة الاستعمال في اللغة العربيّة وراح يكشف أسباب ذلك التفضيل. فقد أطلق على لغة (أكلوني البراغيث) مصطلح القلّة، فيقول: «واعلم أنّ من العرب من يقول ضربوني قَوْمُك، وضرباني أخواك فشَبَّهوا هذا بالتاء التي يُطَهِّرونها في «قالت فلانة» وكأّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة» (السابق: ٤٠) ثم راح يكشف العلل. فلا غرو في أنّنا إذا رفضنا الأخذ بكلام يقلّ استعماله تعسّفنا وخالفنا جمعاً غفيرة من المتكلمين بالعربيّة وما لا يحصى من القول العربيّ. فلا بدّ لنا من أن نأخذ قلة الاستعمال بمحمل الجدّ أثناء القيام بعملية المقارنة أو التحكيم بين اللغات.

النتيجة

إنّ كتاب سيبويه يشتمل على قواعد ثابتة تشكّل الجانب النظريّ لمناقشة المسائل التحوّية غير أنّ سيبويه لم يذكر تلك الثوابت في باب مستقلّ، ممّا أدى إلى ظهور المسائل التحوّية في الكتاب شبه مطبّات لمن نشد قراءة أبواب مجرّاة.

هكذا تكون الأسس النظريّة في الكتاب متبعثرة في الأبواب المختلفة حيث يحتاج اكتشافها أو استخراجها إلى نظرة شاملة إلى الأبواب كافّة. فإنّ هذا البحث بنظرته الشاملة إلى مسائل الكتاب، استخرج قسماً من الجانب النظريّ فيه وشرحه عبر التطبيق على نماذج تمثّل الخطوط العريضة لمنهج سيبويه في الكتاب.

انطلاقاً من ذلك، توصّل هذا البحث خلال رصد الإشكاليّات المطروحة إلى النتائج التالية:

١- لا تجوز تخطئة قوم من العرب بالاستناد على لغة قوم آخرين فلهدا لا يخطئ سيبويه لغات أصحابها، ويكون همّه وجهه الحثيث تقييم اللغات نوعياً إذا واجه مسألة خلافية.

٢- أدرك سيبويه أنّ أحكام الكَم لها علاقة مباشرة مع أحكام الجودة، فكَلَّمَا رأى لغة يكثُر استعمالها بدأ يبحث عن أسباب جودتها.

٣- الاستدلال الاستقرائي: ليست منهجية سيبويه في الكتاب تقريرية ووصفية بحتة بل تظهر عقلية في مناقشة المسائل اللغوية بوضوح تام، حيث يبدو كعالم من علماء المنطق وذلك انكشف في هذا البحث من خلال متابعة بعض الأحكام التوعية التي يصدرها سيبويه على اللغات المختلفة. فاعتبر سيبويه الرفع في «مَنْ زِيدُ؟» إذا قال الرجل رأيتُ زيداً، أقيس القولين لسببين: أحدهما أنّ الحكاية في باب الاستفهام بـ «مَنْ» و«أَيُّ» تجري -وفقاً لقول العرب عاقمتهم- إذا ذكر المتكلم نكرة وأنّ زيداً نصبه جاء على نَدِّ حكاية التكررة وثانيهما أنّ «زيداً» في «مَنْ زِيدُ؟» غيروه عن أصله ولم يُغريه إعراب المفردات الحكيمة وفقاً لعامل سبقه وهو «مَنْ». فالنصب لغة ثانية. من ثم اعتمد سيبويه لاختيار لغة بني تميم على أقوال العرب في مواطن مختلفة، ثم أصدر حكماً منطقياً وعمله هذا يشبه الاستدلال الاستقرائي فكأنّه انتقل من الجزئي إلى الكلّي.

٤- الاستدلال القياسي: تبيّن من خلال البحث أنّ سيبويه قد سمع من العرب أنّه إذا وصلوا الضميرين بالمصدر فالأول: ضمير فاعل، والثاني: ضمير مفعول به لم يحسن هذا الأمر حتى يكون ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. كقولك: «عجبتُ من ضريبك»، و«من ضريبه»، و«من ضريبك»، وهو اعتبر هذا القول جائزاً حسناً، والوجه الأجود عنده أن تقول: «من ضربي إياك»، و«من ضربي إياه»، و«من ضريبك إياه». وذلك عن طريق مقارنة المصدر بالفعل وعمله هذا يشبه الاستدلال القياسي.

٥- تبدّى خلال البحث أنّ سيبويه قد يستمدّ عقله في الحكم على اللغتين بالنظر إلى وظيفة العامل، فنظراً لاختلاف العامل في «ما أتاني أحدٌ إلّا زيد» و«لا أحدٌ فيها إلّا حمارٌ» حكم على أنّ اللغة المختارة في هذين القولين هي رفع زيد على البدلية ونصب حمار على الاستثناء. ذلك لأنّ البدلية تعني اتحاد طرفي الاستثناء في الجنس وحقيقة المعنى وانتفاءها يعني اختلافهما في الجنس وحقيقة المعنى، فإذا نصب المتكلم زيداً في قوله: «ما أتاني أحدٌ إلّا زيداً» فقد أبعاد زيداً من التجانس وأدناه ممّا ليس من ماهية المستثنى منه وإذا رفع حماراً في قوله: «لا أحدٌ فيها إلّا حمارٌ» فكأنّه جعل الحمارة إنسان تلك الدار على طريق الاتساع والمجاز.

المصادر

١. ابن هشام، أبو محمد عبد الله (د.ت)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (خرَج آياته وعلَّق عليه أبو عبد الله علي عاشور الجنوبي)، ط ١، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٢. الأعلام الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى (١٩٩٩م)، التُّكْت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه (دراسة وتحقيق رشيد بلحبيب)، د.ط، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
٣. البكاء، محمد كاظم (٢٠٠٤م)، الكتاب: تصنيف منهجي وتحقيق علمي، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة ودار البشير.
٤. الحديثي، خديجة (١٩٦٧م)، كتاب سيبويه وشروحه، ط ١، بغداد: دار التضامن.
٥. السيرافي، أبو سعيد (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه (تحقيق مصطفى عبد السميع سلامة وأشرف محمد فريد غنام)، د.ط، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
٦. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨م)، الكتاب (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون)، ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي.
٧. (١٩٩٩م)، الكتاب (علَّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه وإميل بديع يعقوب)، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية.
٨. شهيد، الحسان (٢٠١٢م)، نظرية النقد الأصولي: دراسة في منهج النقد عند الإمام الشاطبي، ط ١، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
٩. صاحبي، دليلة (٢٠١٤م)، المسكوكات اللغوية في كتاب سيبويه (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللغة)، الجزائر: جامعة مولود معمري-تيزي وزو.
١٠. عبدالمجيد، غادة غازي وآخرون (٢٠١٥م)، «منهج سيبويه (ت ١٨٠هـ) في ترتيب الأبواب النحوية في الكتاب-البحث مستقل من أطروحة دكتوراه»، مجلة ديالي، العراق، العدد ٦٨. ص ٣٨٩-٣٧٣.
١١. الفارسي، أبو علي (١٩٩٢م)، التعليقة على كتاب سيبويه (تحقيق وتعليق عوض بن حمد القوزي)، ط ١، القاهرة: مطبعة الأمانة.
١٢. الكردي، سعد (١٩٩٨م)، «العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي»، مجلة مجمع اللغة العربية، سوريا، المجلد ٧٣، العدد ٤. ص ١٠٢٠-٩٩٣.
١٣. ليلى، سهل (٢٠١٣م)، «المهارات اللغوية ودورها في العملية التعليمية»، مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خير بسكرة، الجزائر، العدد ٢٩. ص ٢٥٤-٢٣٩.
١٤. المراد، أبو العباس (١٩٩٤م)، المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة)، د.ط، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.
١٥. مرامي، جلال وآخرون (١٣٩٥هـ.ش)، «سيبويه بين التقعيد الوظيفية (الاستثناء دراسة)»، مجلة بحوث في اللغة العربية، جامعة إصفهان، العدد ١٤، ص ٨٨-٧٥.

اختلاف زبانی در کتاب و روش سيبويه در داوری میان آنها

نوع مقاله: پژوهشی

جلال مرامی^۱، مجید قاسمی^{*۲}

۱. دانشیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه علامه طباطبائی

۲. دانش‌آموخته دکتری زبان و ادبیات عربی از دانشگاه علامه طباطبائی

چکیده

در کتاب سيبويه کاربردهای زبانی مختلفی وجود دارد. او میان آن کاربردها داوری و احکام خوب و بد را بر آنها اطلاق می‌کند. برخی از پژوهشگران مدعی شده‌اند که او برخی از آن کاربردها را اشتباه می‌داند. این پژوهش با روش توصیفی-تحلیلی بر آن است تا روش سيبويه را در داوری میان کاربردهای زبانی، مشخص سازد. حاصل این پژوهش نشان می‌دهد که سيبويه در داوری میان کاربردهای زبانی بر عقل و نقل تکیه می‌کند. اگر چه منبع اصلی سيبويه در دست‌نویسی، شنیدن از زبان فصیحان عرب و گردآوری ماده زبانی است، اما عقل و تیزهوشی وی جایگاه ویژه‌ای دارد که نمی‌توان آن را در تعیین معیارها، استنباط علت‌ها و احکام و ارزش‌گذاری کاربردهای زبانی نادیده گرفت. سيبويه انسان تیزهوش و خردمندی بود که توجه عمیقی به کاربردهای زبانی داشت و برای آنها احکام کیفی صادر کرد. این عمل کرد او از یک طرف که به شنیده‌های عرب‌ها در مواضع مختلف توجه دارد، به استدلال قیاسی شبیه است و از طرف دیگر که از جزء به کل می‌رسد، به استدلال استقرائی شباهت دارد. بدین ترتیب، سيبويه تعلیل در نحو عربی را، بی آن که متأثر از فلسفه و منطق یونانی باشد، شناخته و پخته‌است. نظریه‌عامل نیز نمونه دیگری از نمود علیت در فلسفه است که سيبويه با استفاده از آن برخی از کاربردها را بر برخی دیگر برتر دانست، اما یکی دیگر از مهمترین مواضعی که سيبويه از عقل خود برای داوری میان کاربردهای زبانی یاری جسته است، موضوع کاربرد اندک و کاربرد فراوان است؛ چرا که میان کاربرد اندک و کاربرد فراوان (از یک سو) و فطرت و قابلیت زبانی (از سوی دیگر) رابطه دو سویه‌ای وجود دارد که سيبويه از همان دوران ابتدایی خود، به آن رابطه پی برد و سعی کرد تا حلقه گمشده میان آنها را بیابد. تلاش جلی سيبويه برای کشف این حلقه موجب شد تا موضوعات باب‌ها در کتاب وی بر اصل علیت ظاهر شود. بدین ترتیب سيبويه پی برد که برتری یک لهجه بر دیگری - بر اساس اصل کاربرد - در زبان عربی، با فراوانی کاربرد ارتباط دارد و سيبويه بر آن بود تا دلایل آن برتری را کشف نماید.

کلید واژه‌ها: سيبويه، کتاب، داوری میان کاربردهای زبانی، عقل و نقل، فراوانی کاربرد.

